

## بطلان أدلة المجاز

بقلم

د. مصطفى عيد الصياصنة

الحديث عن (المجاز) حديث جد دقيق ، يتطلب قدراً وافياً من الرؤية ، وإعمال الفكر والبصيرة النافذة ، من أجل إدراك ماهيته ، والوقوف على ما ادعي من مظاهره ، وتبين مآلات القول به ومؤداه .

مذاهب العلماء في قضية المجاز:

ومن المعلوم أن متأخري العلماء ، قد انقسموا -بصدد قضية المجاز- إلى طرفين ووسط :

(أ) فريق قال بوجود المجاز في اللغة والقرآن معاً ، ودعم ما ذهب إليه بمجموعة من الأدلة العقلية ، كأبي حسن الأمدي صاحب كتاب (الإحكام في أصول الأحكام) ، وجار الله الزمخشري صاحب (الكشاف) و(أساس البلاغة) ، والفخر الرازي صاحب التفسير ، وابن حجر العسقلاني في كتابه ، (غراس الأساس) حيث جمع فيه المجازات الواردة في (أساس البلاغة) ، وإن كان أسقط بعضها أحياناً ، فإنه زاد عليها مجازات لم يقل بها الزمخشري أحياناً أخرى (١) .

(١) انظر : مقدمة (أساس البلاغة) بقلم : أمين الخولي ، والكتاب من تحقيق الشيخ عبدالرحمن

محمود ، طبع دار المعرفة بيروت ، ١٤٠٢هـ

وقد كان الإمام الشوكاني في كتابه (إرشاد الفحول) ممن نحا هذا المنحى ، بل إنه ذهب إلى اتهام كل من ينكر وقوع المجاز في القرآن أو لغة العرب بالجهل وقلة الإطلاع ، قال رحمه الله : (المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم ، وخالف في ذلك أبو إسحق الإسفرائيني ، وهذا يدل أبلغ دلالة على عدم اطلاعه على لغة العرب ، وينادي بأعلى صوت ، بأن سبب هذا الخلاف ، تفریطه في الاطلاع على ما ينبغي الإطلاع عليه ، من هذه اللغة الشريفة ، وما اشتملت عليه من الحقائق والمجازات التي لا تخفى على من له أدنى معرفة بها ، فإن وقوع المجاز وكثرته في اللغة العربية أشهر من نارٍ على علم ، وأوضح من شمس النهار .

وكما أن المجاز واقع في لغة العرب ، فهو أيضاً واقع في الكتاب العزيز ، عند الجماهير وقوعاً كثيراً ، بحيث لا يخفى إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز .

وقد روي عن الظاهرية نفيه عن الكتاب العزيز ، وما هذا بأول مسائلهم ، التي جمدوا فيها ، جموداً يأباه الإنصاف ، وينكره الفهم ، ويجحده العقل .

وكما أن المجاز واقع في الكتاب العزيز وقوعاً كثيراً ، فهو أيضاً واقع في السنة وقوعاً كثيراً ، والإنكار لهذا الواقع مباهة ، لا يستحق المجاباة<sup>(١)</sup> .

أما ابن جني وشيخه أبو علي الفارسي ، فقد توسعا - في القول بالمجاز - توسعاً ، لم يسبقهما إليه أحد ، إذ زعما أن عامة ألفاظ العربية ، وأكثر

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / للشوكاني : (ص ٢٢-٢٣) وبهامشه شرح العبادي والمحلى على (الورقات في الأصول) للجويني ، طبعة دار الفكر .

ماورد فيها من أفعال ، إنما هي من قبيل المجاز لا الحقيقة .

(ب) وأنكر فريق وجود المجاز في القرآن الكريم ولغة العرب بالكلية ، ومن أنكره أبو إسحاق الأسفرائيني ، والإمام ابن تيمية في فتاويه ، وتبعه تلميذه ابن القيم في (الصواعق المرسلة) حيث عقد فيه فصلاً مطولاً بعنوان (فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات ، وهو طاغوت المجاز) ، وقد ذكر فيه أكثر من خمسين وجهاً ، في إبطال حجج القائلين بالمجاز ، وكشف عواره ، وماله من سيء الأثر على عقيدة المسلم وتوجيه آيات الله في كتابه العزيز (١) .

(ج) أما الفريق الوسط ، فقد ذهبوا إلى أن المجاز موجود في اللغة ، إلا أن وجوده في القرآن مردود ، ومن قال بذلك ، محمد بن خوير منداد البصري المالكي ، وداود بن علي الأصبهاني ، وابن القاص الشافعي ومنذر بن سعيد البلوطي ، الذي ذكر ابن تيمية عنه في فتاويه ، أنه صنف كتاباً في نفيه عن القرآن (٢) . وقد قال بقولهم الشيخ محمد أمين الشنقيطي ، في رسالته الموسومة بـ (منع جواز المجاز في المنزّل للتعبد والإعجاز) (٣) .

وقد ذهب الظاهرية أيضاً ، إلى نفيه عن الكتاب العزيز ، وإن كان الإمام ابن حزم قد اتخذ موقفاً متأرجحاً ، حيث قسم الأسماء الواردة في

(١) - انظر : ( مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ) نشر إدارات البحوث بالرياض (١/٢ - ٢٣١) .

(٢) - الفتاوي لابن تيمية جمع عبد الرحمن بن محمد القاسم (٧/ ٨٩) ، الطبعة الأولى .

(٣) - وهي الرسالة المطبوعة في نهاية المجلد العاشر من كتابة : (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) طبعة ١٤٠٣ هـ .

القرآن إلى ألفاظ تعبدنا بها قولاً وعملاً ، فهذه ليس فيها شيء من المجاز ، وألفاظ موضوعة في اللغة لمعنى تعبدنا بالعمل به ، دون التزام اسمه ، فهذه هي التي يقع فيها المجاز ، قال رحمه الله : (فكل كلمة نقلها تعالى عن موضوعها في اللغة إلى معنى آخر ، فإن كان تعالى تعبدنا بها قولاً وعملاً ، كالصلاة والزكاة والحج والصيام والربا وغير ذلك ، فليس شيء من هذا مجازاً ، بل هي تسمية صحيحة واسم حقيقي لازم مرتب حيث وضعه الله تعالى ، وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة إلى معنى تعبدنا بالعمل به ، دون أن يسميه بذلك الاسم ، فهذا هو المجاز ، كقوله تعالى : ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾<sup>(١)</sup> ، فإنما تعبدنا تعالى بأن نذل للأبوين ونرحمهما ، ولم يلزمنا تعالى قط أن ننطق -ولابد- فيما بيننا ، بأن للذل جناحاً ، وهذا لاختلاف فيه ، وليس كذلك الصلاة والزكاة والصيام ، لأنه لاختلاف في أن فرضاً علينا ، أن ندعو إلى هذه الأعمال بهذه الأسماء بأعيانها ولابد<sup>(٢)</sup> .

والذي يبدو أنه لا ابن حزم ولا الشوكاني من بعده ، استطاعا أن يضعوا قدميهما على أرض صلبة ، فيما يخص مسألة المجاز في القرآن واللغة ، لما فاتهم من الوقوف عليه ، من الآثار والمفاسد المترتبة على القول به .

ماهو المجاز؟

الكلام - عند القائلين بالمجاز- قسمان : حقيقة ومجاز .  
والحقيقة - في منظورهم - هي عبارة عن اللفظ المستعمل فيما وضع له أصلاً .

(١) - سورة الاسراء آية ٢٤ .

(٢) - الإحكام في أصول الأحكام / ابن حزم الأندلسي : (٤١٣ - ٤١٤) ، طبع مطبعة الإمام

بمصر .

والمجاز: (هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً) ، مأخوذاً من (الجواز) ، وهو الانتقال من حال إلى حال ، ومنه : جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا ، وهو مخصوص - إذا أطلق - بانتقال اللفظ من جهة الحقيقة إلى غيرها .

وتراهم - إذا أرادوا الوصول إلى غاية الدقة في تعريفه - وضعوا له حداً يقول : (إنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي) .

قالوا : فالأسد والحمار لفظان جعلتا في أصل وضعهما ، للدلالة على البهيمية المعروفة ، فهما - بهذا الاعتبار - حقيقة ، ثم إنهما نقلاً عن أصل وضعهما ، اللذين كانا عليه ، إلى معنى جديد للدلالة على الشجاع والبليد ، فأصبحتا - بعد النقل - مجازاً .

وكذلك العين والرأس . هما حقيقة إن دلتا على العضوين المعروفين في الإنسان ، أما إذا استعملتا في غيرهما صارتا مجازاً ، كأن نقول : عين الشمس ، وعين الحقيقة ، وعين الماء ، والعين الذي هو الجاسوس ، وكذا رأس الدرب ، ورأس المال ، ورأس الدولة ، ورأس الأمر ، ورأس الجبل .

بطلان علاماته التي ميزوه بها :

وقد ذكر القائلون بالمجاز علامات يعرف بها المجاز ، ويتميز بها - عندهم - عن الحقيقة :

الوضع :

١ - وأول هذه العلامات التي مازوا بها الحقيقة من المجاز: أصل وضع اللفظ ، فإذا كان اللفظ قد وضع أصلاً للدلالة على معنى معين

فهو حقيقة في دلالة على ذلك المعنى ، أما إذا دل على معنى آخر - لم يكن قد وضع أصلاً للدلالة عليه - فهو مجاز في الدلالة على هذا المعنى الجديد . .

قالوا: ونعرف ذلك بطريق النقل عن أهل اللغة ، كأن يقول الواضع هذا حقيقة ، وذاك مجاز ، أو يقول : هذا اللفظ مستعمل فيما وضع له ، وذاك مستعمل في غير ما وضع له .

والقول بأن العرب قد وضعوا هذا اللفظ المعين ، للدلالة على هذا المعنى بالذات دون غيره من المعاني ، واستعملوه فيه مدة قصيرة أو طويلة على الحقيقة ، ثم نقلوه - بعد ذلك - للدلالة على معنى آخر مستحدث ، غير معناه الأول ، الذي كانوا وضعوه له ، ثم استعملوه فيه على المجاز ، ليس إلا عبارة عن دعوى بلا علم ، وقول لا يقوم عليه دليل ، للأسباب التالية :

(أ) إن ادعاء وضع أي لفظ كان - في أصل وضعه الأول - للدلالة على معنى معين بالذات دون غيره من المعاني ، لا يمكن الوصول إليه إلا بطريق الوحي أو خبر الصادق المعلوم بالضرورة صدقه ، وأنى لبشر أيا كان - حاشا الأنبياء - ادعاء مثل هذا ؟؟

إن مثل هذا غيب ، لا يمكن لأحد الجزم به ، لأن أحدا منا لم يكن مع أهل اللغة الأولين ، ليعرف أنهم وضعوا هذا اللفظ - أول ما وضعوه - للدلالة على هذا المعنى المعين بالذات ، ولا هم أخبرونا بشيء من هذا عن طريق نص صريح صحيح يمكن الاعتماد عليه أو الركون إليه .

(ب) ثم إن مثل هذا الادعاء مبني على القول بأن ألفاظ اللغة

اصطلاحية ، بمعنى أن مجموعة من العقلاء قد اجتمعوا ، واصطلحوا على أن يطلقوا هذا اللفظ على هذا المسمى ، ثم استعملوا -بعد هذا الاتفاق- هذا المعنى في الدلالة على هذا المعنى دون غيره ، وبعد مرور فترة من الوقت -طويل أو قصير- اجتمعوا مرة أخرى -كاجتماعهم الأول- وتواطأوا على أن يستعملوا ذلك اللفظ ، في معنى آخر غير المعنى الأول -جد عليهم- لاكتشافهم وجود علاقة بين هذا اللفظ ، وبين هذا المعنى الجديد ، ثم قالوا : هذا اللفظ حقيقة في الدلالة على المعنى الأول ، مجاز في الدلالة على المعنى الثاني .

ونحن لا نعلم أحداً تجرأ على القول بمثل هذا القول ، إلا ما نقل عن أبي هاشم الجبائي المعتزلي أنه قاله وبسببه خاض معركة كلامية مع صديقه القديم أبي حسن الأشعري ، الذي قال في مبدأ اللغات : إنها توقيفية<sup>(١)</sup>.

(ج) إن الذي يعرفه الناس جميعاً ، هو استعمال الألفاظ في معانيها المفهومة منها ، وأما أن يكون أهل اللغة قد وضعوا هذا اللفظ لهذا المعنى لايتعداه إلى غيره ، فهذا خلاف المعقول والمنقول .

ففي قوله تعالى -مثلاً- ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾<sup>(٢)</sup> ، قالوا : الجناح -هنا- مجاز ، إذ أن الملك ليس له جناح من ريش ، وهذا -بلاشك- قول فاسد ، بل هو من أفسد الأقوال ، فمن ذا الذي جاءنا بنقل ثابت

(١) - نقل هذا القول عنه : ابن تيمية في (الفتاوى : ٩٠ / ٧) .

(٢) - سورة فاطر . الآية : ١ .

متواتر ، يفيد أن العرب وضعوا كلمة : (جناح) ، ولم يريدوا بها إلا جناح الطائر ذا الريش لاغير؟

إن ادعاء مثل هذا من المحال ، ولا يمكن إلا إذا أتانا عن طريق نقل ثابت صدق ، كأن يكون وحياً ، أما ما عداه فلا شيء يلزمنا بقبوله البتة . ونحن نعرف - وكل العرب تعرف - أن جناح الملك غير جناح الطائر غير جناح الطائرة ، غير جناح البناء ، غير جناح الذل ، غير جناح اليمين أو اليسار في ميدان السياسة ، ومن أراد أن يلزمنا بأن الجناح حقيقة في ذي الريش ، مجاز في كل هؤلاء ، فعليه الدليل ، وأعتقد أن قوله هذا لا يعدو أن يكون قولاً بغير علم .

#### التبادر إلى الذهن حين الإطلاق :

والعلامة الثانية التي يتميز بها المجاز عن الحقيقة : (التبادر إلى الذهن) ، فالحقيقة ما تبادر إلى الذهن معناه فور إطلاقه مجرداً عن أية قرينة وقيد ، والمجاز ما لم يتبادر إلى الذهن معناه عند الإطلاق ، بل إن معناه لا يتوصل إليه إلا عن طريق دلالة ما يلزم اللفظ من قرينة أو قيد . قالوا : فلفظ (الأسد) إذا أطلق ، تبادر منه الحيوان المفترس دون الرجل الشجاع .

ولفظ (الرأس) إذا أطلق تبادر إلى الذهن منه رأس الإنسان ، دون غيره كرأس المال أو رأس الدرب .

ولذا فإنها حقيقة في المعنى الأول ، مجاز في المعاني الأخرى .

وهذا المعيار - الذي وضعوه - باطل من وجوه :

(أ) إنه مبني على دعوى إمكانية تجريد اللفظ من القرائن بالكلية ،



والنطق به وحده -هكذا- من غير قرينة تدل على المراد منه فيتبادر حينئذ -منه الحقيقة عند التجرد ، وهذه دعوى باطلة ، إذ أن اللفظ المطلق عن جميع القيود محال ، فهو لابد أن يكون في كلام متكلم ، مقروناً بغيره من الألفاظ ، التي تشير إلى مدلوله ومعناه ، وهذه قرائن وقيود لابد منها في كل كلام يفهم معناه .

(ب) إن اللفظ المجرد من كل قيد وقرينة ، لا يمكن أن يكون إلا بمشابة الصوت الذي ينطق به ، ولا يفيد معنى ، فأنت إذا قلت : (افترس الأسد طفلاً) و (رأيت أسداً يجز رقاب الفرسان) ، فهما من الأولى أنك تريد الحيوان المفترس ، ومن الثانية أنك تريد الرجل الشجاع لاغير .

وإذا قلت : (انتظرتك على رأس الدرب) و (وقفت على رأس الجبل) و (قطع الأمير رأس المجرم) فهما -وفهم كل عربي مثلنا- أنك تريد من رأس الدرب أوله ، ومن رأس الجبل قمته ، ومن رأس المجرم هذا العضو المعروف في الإنسان ليس غير ، وكل من فهم غير هذا الفهم كان فاسد العقل سقيم الإدراك . إن العرب لم تستعمل الألفاظ إلا مقيدة ، ولم يرو أبداً أنهم استعملوا لفظاً مطلقاً من كل قيد ، بل ومن أعلمنا أن العرب وضعوا -أول ما وضعوا- لفظ (الرأس) أو (الأسد) مجرداً من كل قرينة ، وأنهم عندما وضعوها هكذا مجردة ، أرادوا بها هذا المعنى المعين بالذات ، دون غيره من المعاني الكثيرة ، التي يدل عليها ذلك اللفظ ؟

إنها مجرد دعوى فارغة ، اختلقها خيال مهوّم ، لايسندها دليل ثبت ، ولا واقع حال .

ولو أني قلت : (رأيت أسداً) و (أبصرت رأساً) ، فمن من العقلاء

يستطيع أن يحدد مرادي بلفظي ، الأسد والرأس ، إذا لم يسمع مني بقية كلامي ، بحيث يربط كل عبارة بالسابق واللاحق من ذلك الكلام ؟  
 (ج) إن المتكلم إذا اعتاد أن يعبر بلفظ ما ، عن معنى معين مخصوص ، صار اعتياده هذا قرينة دالة على إرادته لذلك المعنى ، وكذا لو أن أهل بلد أو عصر ، اعتادوا إرادة معنى معين ، باستخدام لفظ مخصوص له ، دون غيره كان عرفهم هذا وما اعتادوه قرينة تكشف عن المعنى المقصود ، وهكذا فإن أعراف المتكلم أو المتكلمين في خطابهم قرائن دالة على مرادات ألفاظهم ، وبذا لا يكون اللفظ مجرداً -إذا أطلق- حيث أضيف إليه عرف المتكلم في استخدامه لهذا اللفظ وعاداته بخطابه .  
 (د) وإذا لم يكن هناك لفظ مجرد من جميع القرائن التجريد الكامل ، فإن الذي يسبق إلى فهم المستمع في كل موضع استخدم فيه اللفظ ، مادل عليه دليل في ذلك الموضع .

فأنت إذا قلت : (أشكو من ألم في ظهري) وقلت : (كسر فلان ظهري بعناده) وقلت : (ركبت ظهر الطريق) . سبق إلى فهم كل سامع أنك تريد الظهر الذي في الإنسان في العبارة الأولى ، وفي الثانية أنه أتعبك ، وفي الثالثة أنك علوته مسافراً ، وهذا غير قولك : (سافرت بلا ظهر) وقولك : (أنا خفيف الظهر) ، فإن الذي يسبق إلى أذهاننا من الأولى أنك بلا ركاب تحمل متاعك ، ومن الثانية أنك قليل العيال .

فما دام أنه لا بد لكل لفظ من الارتباط بقرينة أو قيد -أيأ كانت هذه القرينة أو هذا القيد - وأن الذي يتبادر إلى الذهن منه مادل عليه من خلال هذه القرينة أو القيد ، فقد تبين فساد معيارهم هذا .

### صحة النفي :

٣ - كما جعلوا صحة نفي اللفظ دلالة على مجازيته ، فالمجاز -عندهم- يعرف بصحة نفيه ، أما الحقيقة فلا يصح نفيها ، بمعنى أن اللفظ إذا صح نفيه عما أطلق عليه ، كان مجازاً ، ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر ، فيصح أن يقال لمن قال : (رعت الماشية الغيث) : إنها لم ترع الغيث ، وإنما رعت النبات ، لأن الغيث لا يرعى ، وإنما الذي يرعى النبات ، وكذلك يقال لمن قال : (رأيت ليثاً يجز الرقاب) : إنه ليس بليث ، وإنما هو إنسان شجاع .

وهذا القول ساقط من وجوه أهمها :

(أ) إنا لا نعرف من هم الذين يستدل بصحة نفيهم ، ليكون معياراً على حقيقة أو مجازية كلام الله ورسوله ﷺ ، بل وكلام أي أحد ، هل هم أهل اللغة وأرباب اللسان؟ وليس أحد نقل عنهم بأنهم قالوا: إن هذا يصح نفيه وهذا لا يصح ، أم هم أهل العرف؟ ونحن نعرف جميعاً ، أن نفي هؤلاء تابع لعرفهم ، فلا يصح أن يكون معياراً في الحكم على اللغة ، أم هم أهل الإصطلاح؟ وهؤلاء لا يتعدى نفيهم أن يكون إصطلاحاً ، وقد اتفقوا عليه فيما بينهم ، وقد يتفق غيرهم من أهل الإصطلاح على القول بنقيضه ، فتسقط بذلك الحجة ، وينتفي البرهان . .

(ب) ونحن لو أردنا مناقشة أصحاب القول بالمجاز ، الذين وضعوا هذا المعيار وتبنوه ، بلغة العقل ومقدمات المنطق ، لقلنا : إنكم تقولون : كل مجاز يجوز نفيه ، ونحن وأنتم متفقون على أنه لا شيء في القرآن يجوز نفيه ألبتة ، لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . . نتج عن ذلك أن لا شيء من القرآن مجاز ، بل ومن قال بأن في

القرآن ما يجوز نفيه ، حكمنا عليه بالكفر . فبطلت حجتكم .  
 (جـ) ثم إن هذا القول هو الذي ركبه المعطلون ، وصولاً إلى نفي صفات الخالق الثابتة في الكتاب والسنة ، إذ جعلوا يد الله ووجهه وساقه وقدمه واستواءه ونزوله مجازات ، يصح نفيها ، فقالوا : إنه لا يدل له سبحانه ، ولا ساق ، ولا وجه ولا استواء ، ولا نزول ، بل ولا عرش ولا كرسي ، إلى آخر اعتقاداتهم الفاسدة .

#### اختلاف صيغة الجمع :

٤- وفرقوا بين الحقيقة والمجاز ، باختلاف صيغة جمع مفرديهما ، فإن لفظ الحقيقة إذا جمع على صيغة ، ثم جمع ذلك اللفظ على صيغة أخرى ، كان في الحالة الثانية مجازاً .

مثاله : لفظ (الأمر) ، إذا استعمل في القول المخصوص الدال على التكليف ، فإنه يجمع على : (أوامر) ، وإذا استعمل في الدلالة على الحال والشأن والفعل ، جمع على (أمور) ، فدل ذلك على أنه حقيقة في الأول ، مجاز في الثاني .

قالوا : ومنه قوله تعالى : ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر . وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر﴾<sup>(١)</sup> فهنا جمع أمر ، أوامر ، فهو على الحقيقة .  
 أما في قوله : ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون وملأه فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد﴾<sup>(٢)</sup> فإن جمعه على (أمور) فدل ذلك على كونه مجازاً .

وذهب بعضهم إلى أن الحقيقة تجمع ، والمجاز لا يجمع<sup>(٣)</sup> .

(١) - سورة القمر . الآيتان : ٤٩ - ٥٠ . (٢) - سورة هود الآيتان : ٩٦ - ٩٧ .

(٣) - الاحكام في أصول الأحكام / للأمدي : (١/ ٤٣) .

وهذا التفريق الذي وضعوه فاسد لما هو آت :-

(أ) أن اللفظ الواحد قد تكون له جموع مختلفة ، مع دلالة فيها جميعاً على المفهوم الواحد . فمثلاً : لفظ (شيخ) يجمع على عدة جموع ، جمعها البيت الآتي :

شيخ ، شيوخ ، ومشيوخاء ، مشيخة

شيخة ، شَيْخَة ، شيخان ، أشياخ

وزاد صاحب اللسان عليها : مشيخة (بكسر الميم وسكون الشين) ومشيخة (بفتحها وكسر الشين) ومشايخ (١) . وكذا لفظ (عبد) فإنها تجمع على : عبيد ، عباد (بكسر العين) ، عبدان (بكسرها) وعبدان (بضمها) وعبدان (بكسرها وتشديد الدال) وأعبد ، وعبد (٢) .

فإذا كان اللفظ - وهو يدل على المعنى الواحد - يجمع على عدة صيغ ، ولم يكن ذلك دالاً على خروجه عن حقيقته ، فكيف يدل اختلاف هذه الصيغ - مع تعدد المدلولات - على المجاز؟

(ب) ثم إن القول بأن جمع (أمر) على (أوامر) ليس بالمتفق عليه عند أهل اللغة ، فإذا كان الجوهري في صحاحه قد أقره ، وتبعه في ذلك صاحب اللسان ، فإن كثير من أهل اللغة لم يقره ، بل واستنكروه (٣) ذلك أن (فعل) له عدة جموع ، ليس منه (فواعل) البتة .

فقد يجمع على (أفعل) ككلب وأكلب ، و(فعال) ككعب وكعاب ، وعلى (فعول) كقلب وقلوب ، وعلى (فعلان) كعبد وعبدان ، وشذوذاً على (أفعال) كفرخ وأفراخ .

(١) لسان العرب : (٢٣٧٣/٤) طبعة دار المعارف بمصر . (٢) اللسان : (٢٧٧٦/٤) .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة / لابن القيم : (٢) .

أما (فواعل) فإنها تكون جمعاً لاسم على وزن (فوعل) كجواهر وجواهر  
أو (فاعل) كطابع وطوابع ، أو (فاعلاء) كقاصعاء وقواصع ، أو (فاعل)  
ككاهل وكواهل .

أو يكون جمعاً لصفة على وزن (فاعل) لمؤنث عاقل : كحائض  
وحوائض ، أو لمذكر ما لا يعقل : كصاهل وصواهل ، أو (فاعلة)  
كصاحبة وصواحب وفاطمة وفواطم (١) .

(ج) هذا بالإضافة إلى أن العرب سكنت عن جمع الأمر والنهي ، فلم  
ينطقوا لهما بجمع ، لأنها في الأصل مصدر ، والمصادر لا تثني ولا تجمع  
إلا إذا تعددت أنواعها (٢) .

قلت : وعليه فإن (أوامر ونواهي) جمع لـ (أمرة وناهية) ، كما هو  
القياس ، وليستا جمعاً لأمر ونهي .  
التوقف على المسمى الآخر :

٥ - وقالوا : إن المجاز يتوقف على المسمى الآخر ، والحقيقة  
لا تتوقف ، ومثلوا لذلك بالآيات التالية : ﴿ومكروا ومكر الله والله خير  
الماكرين﴾ (٣) ، ﴿إنهم يكيّدون كيّداً \* وأكيّد كيّداً﴾ (٤) ، ﴿إن المنافقين  
يخادعون الله وهو خادعهم﴾ (٥) ، ﴿نسوا الله فنسيهم﴾ (٦) .  
قالوا : فإن إطلاق المكر والكيّد والخداع والنسيان على المعنى المقصود

(١) انظر : شرح ابن عقيل : (٣٨٤/٢) طبعة جامعة محمد بن سعود بالرياض ، ١٤٠٠ هـ ،

بتعليق عاصم بيطار وصحبه ، والموجز في قواعد اللغة العربية / لسعيد الأفغاني (١٢٨ -

١٤٠) طبعة دار الفكر ببيروت ، ١٩٦٩ م .

(٢) انظر : الصواعق المرسلة (٢٨/٢) .

(٥) سورة النساء . الآية : ١٤٢ .

(٣) سورة آل عمران . الآية : ٥٤ .

(٦) سورة التوبة . الآية : ٦٧ .

(٤) سورة الطارق . الآيتان : ١٥-١٦ .

من الرب ، متوقف على استعماله في المعنى المقصود من الخلق ، فهو مجاز بالنسبة إليه ، حقيقة بالنسبة إليهم ، ولذا فإنه لا يحسن إضافة هذه الأمور إلى الله تعالى ابتداءً ، فيقال : إنه يمكر ويخدع ويكيد وينسى ، وإنما يكون إضافتها إليه سبحانه من باب المقابلة لا غير . وهو أيضا قول مردود لسبيين :

(أ) إضافة هذه الأمور وأفعالها إلى الله ابتداءً في القرآن الكريم ، مع عدم وجود المسمى الآخر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمْنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (١) ، وقوله ﴿ وَهُمْ يَجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾ (٢) وفسر المحال : بالكيد والمكر وقوله : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ \* وَأَمَلِي لَهُمْ إِنْ كِيدِي مَتِينٌ ﴾ (٣) .

ففي هذه الآيات جميعاً ، تم إضافة المكر والكيد والاستدراج إلى الله تعالى ابتداءً ، مع عدم وجود مسمى آخر ، ليكون ذلك - كما زعموا - على سبيل المقابلة ، فبطل ادعاؤهم .

(ب) ثم إن هذه الألفاظ لا تدل دوماً على معان مذمومة ، بل هي تنقسم إلى محمود ومذموم ، فما رجع من معانيها إلى الظلم والكذب ، كان مذموماً لتضمنه للكذب والظلم ، وأما ما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح ، فحسن محمود .

فالمخادع إذا خدع بظلم وباطل ، حسن من المجازي له أن يخدعه بحق وعدل ، كذا إذا مكر أو استهزأ ، كان المكر به والاستهزاء منه عدلاً حسناً ومحموداً .

(٢) سورة الرعد . الآية : ١٣ .

(١) سورة الأعراف . الآية : ٩٩ .

(٣) سورة القلم . الآيتان : ٤٤-٤٥ .

ألم تر كيف أن الصحابة رضوان الله عليهم خادعوا كعب بن الأشرف ، حتى كفوا شره وقتلوه ، وكان هذا الخداع منهم حسناً ومحموداً ، لأنه كان في سبيل نصره الله ودينه ؟

ألم تر أيضاً ، كيف خدع نعيم بن مسعود رضي الله عنه المشركين في وقعة الأحزاب ، وكان خداعه لهم في منتهى الروعة ، وقد استحسنته منه النبي ﷺ وجميع صحبه الكرام ؟

وهكذا هذه الألفاظ - إذا أضيفت إلى الباريء سبحانه - فإنها لا تدل إلا على كمال معاني الحق والعدل ، غيرها إذا أضيفت إلى المخلوقين ، فقد تحتمل إحدى الحالين : الحمد أو الذم ، بحسب حالها في كل واقعة وسياق .

ما كل ما جاز في اللغة جاز في القرآن :

٦ - ثم إنه ليس كل ما جاز وقوعه في اللغة ، كان وقوعه جائزاً في القرآن الكريم ، فهناك أمور كثيرة أجاز العلماء وقوعها في اللغة ، ولم يجيزوا وقوعها في القرآن .

(أ) ف (الرجوع) الذي هو أحد أنواع البديع المعنوي ، ويتمثل في نقض السابق باللاحق ، بهدف إظهار ما يشعر به المتكلم من وله وحيرة ، بديع المعنى في اللغة ، ممنوع في القرآن .

ومثاله قول زهير بن أبي سلمى :

قف بالديار ، التي لم يعفها القدم

بلى ، وغيرها الأرواح والديم

فقد رجع عن قوله : (لم يعفها القدم) بقوله : (بلى وغيرها الأرواح والديم) ، لأنه قال العبارة الأولى من غير شعور ، ثم تاب إلى رشده



وعقله ، فرجع إلى الحق ، ومثل هذا لا يجوز وقوعه في القرآن الكريم البتة .

(ب) و (إيراد الجد في قالب الهزل) جميل في اللغة ، غير جائز الوقوع في القرآن أيضاً .

ومثاله قول الشاعر:

إذا ما تميمي أتاك مفاخرأ

فقل : عد عن ذا ، كيف أكلك للضب؟

فقلوه : (كيف أكلك للضب؟) جد في قالب الهزل ، إذ يقصد تعييرهم بأكلهم للضب ، وهذا مما هو ممنوع في القرآن لاستحالة الهزل فيه ، والله تعالى يقول : ﴿إنه لقول فصل . وما هو بالهزل﴾ (١) .

(ج) ومثله (حسن التعليل) ، كقول المتنبي :

لم تحك نائلك السحاب ، وإنما

حمت به ، فصبيها الرُحضاء

فهو يدعي أن السحاب قد أصابته الحمى ، من الغيرة من كرم الممدوح ، فانصب منه العرق ، وما هذا الماء الذي يتدفق منه إلا ذلك العرق المتصبب من شدة غيـرته . والرحضاء : العرق يكون إثر الحمى . ولا يخفى أن هذا كذب ، لا يجوز وقوع مثله في القرآن ، وإن كان بديعاً معنوياً عند أهل اللغة .

(د) ومنه (الغلو والإغراق في المبالغة) .

والإغراق : ما أمكن عقلاً ، واستحال عادة ، كقول أبي الطيب :

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني

---

(١) سورة الطارق . الآيتان : ١٣ - ١٤ .

فوصول الشخص إلى هذه الحال من النحول جائز عقلا ، ولكنه ممتنع الوقوع عادة .

والغلو: ما استحال عقلا وعادة ، ويكون مقبولا -عند أهل البلاغة- في بعض الأحوال ، كاشتماله على حسن تخييل ، كقول أبي العلاء المعري: يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فذوبان السيف وانصهاره ، فرقا من الممدوح ، مستحيل عقلا وعادة ، إلا أن هذا القول مقبول -عند أهل اللغة- لما فيه من جمال تصوير وبديع خيال .

وكلا المظهرين من مظاهر المبالغة: الإغراق والغلو لا يجوز وقوعهما في القرآن ، لأن القرآن حق ، ليس فيه شيء من المبالغة والغلو. (هـ) و(تجاهل العارف) من هذه الأمثلة ، التي يستحسن وقوعها في اللغة ، مع عدم جواز وقوعها في القرآن الكريم ، ومثاله قول فاطمة الخزرجية:

أيأشجر الخابور، مالك مورقا؟ كأنك لم تجزع على ابن طريف  
وقول الشاعر:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا: ليلاي منكن أم ليلي من البشر؟  
(و) ومنه أخيراً ، ما يسمونه (الاستعارة التخيلية) حيث يتخيلون شيئا لا وجود له ، بل هو أمر وهمي ، ثم يستعيرون له ، كقول أبي تمام: لا تسقني ماء الملام ، فإنني صب ، قد استعذبت ماء بكائي فقد توهم للملام ماء ، فأطلق اسمه عليه ، على سبيل الاستعارة التخيلية ، ومعلوم أن كلام الله لا يجوز في حقه شيء من مثل هذا التخييل ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

ومن هذا كله ، يتبين لنا أن ليس كل ما جاز وقوعه في اللغة ، جاز

وقوعه في القرآن ، لأنه كلام الله سبحانه ، وكلام الخالق لا يقاس بكلام المخلوق ولا يخضع لمعايره .

المجاز باطل شرعاً ولغة وعقلاً :

٧ - ثم إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ، باطل شرعاً ولغة وعقلاً :

(أ) فالشرع لم يرد بهذا التقسيم ، ولا دل عليه ، ولا أشار - في شيء من نصوصه - إليه .

(ب) وأهل اللغة لم يصرحوا أبداً ، بأن العرب قسموا لغتهم إلى حقيقة ومجاز ، ونحن لا نجد مثل هذا القول ، لا في كلام الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين ، ولا في كلام أئمة اللغة كالخليل وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي . فدل ذلك على أنه أمر ما كانوا يعرفونه ولا يلتفتون إليه .

(ج) والعقل لا مدخل له في دلالة الألفاظ على معانيها ، ولو كانت دلالة كل لفظ على معناه صنعة عقلية لما اختلفت باختلاف الأمم ، ولما جهل أحد في الدنيا معنى لفظ من الألفاظ ، أيا كان ذلك اللفظ .

وأخيراً . . فهل بقي - بعد هذا كله - في أكف القائلين بالمجاز والحاملين لواءه والمدافعين عنه - من حجج وتعللات ، يتعللون بها لإثبات وجوده ، وقد تساقطت دعاواهم ، وتهافتت أقوى مستنداتهم ، وبدت ترهات وتحايل ، في أغلبها لا تسمن شيئاً ، ولا تغني - في ميزان الحق والنصفة - من جوع .